# مشروع القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة للعام 2020 حول (تصريح الممارسات التقييدية)

# *Persons with Disability (Regulation of Restrictive Practices) Bill 2020*

المسودة الإيضاحية

**كتيّب المعلومات كانون الأول/ديسمبر 2020**

# جدول المحتويات


**جدول المحتويات** 2

**الخلفية** 3

مقدمة 3

نبذة عن كتيّب المعلومات هذا 3

كيفية إبداء آرائكم 3

ما الحاجة لإصدار قانون جديد 4

نبذة عن الممارسات التقييدية 4

النموذج الحالي 4

الغرض من القانون الجديد 4

المشاورات السابقة 5

**2. ما الدور الذي سيلعبه القانون الجديد؟** 6

2.1 النقاط الرئيسية 6

2.2 المقترحات الواردة في مسودة مشروع القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة للعام 2020 حول (تصريح الممارسات التقييدية) 6

2.2.1 الأهداف والمبادئ التوجيهية 6

2.2.2 دور المفوض المعني بالشيخوخة والإعاقة 7

2.2.3 الممارسات التقييدية التي يمكن ولا يمكن التصريح بها 8

2.2.4 عملية إصدار التصاريح الخاصة بمقدمي خدمات NDIS 9

2.2.4.1 الإطار الخاص بالموافقة والشخص الموثوق 9

2.2.4.2 اللجان المعنية بالتصاريح 10

2.2.4.3 الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة – يبدون آراءهم 11

2.2.4.4 التصاريح المؤقتة 11

2.2.4.5 التصاريح الشاملة 11

2.2.4.6 الشكاوى وطلبات الاستئناف 12

2.2.5 مسائل أخرى 13

# الخلفية

## مقدمة

أصدر الوزير المعني بشؤون الأسرة والمجتمعات المحلية وخدمات الإعاقة (Families, Communities and Disability Services) مشروع قانون يُعرف بقانون *Persons with Disability (Regulation of Restrictive Practices) Bill 2020* ، وطرحه للتعليق العام. يهدف مشروع القانون هذا لتحسين سبل حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في نيو ساوث ويلز من خلال:

- مَنح Ageing and Disability Commissioner المستقل السلطة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بالممارسات التقييدية ورصد استخدامها وتقديم التقارير عن ذلك،
- تنظيم الأوقات التي يمكن فيها لمزودي خدمات NDIS استخدام الممارسات التقييدية وتوفير سبل واضحة للمراجعة بشأن استخدامها
- ومطالبة مزودي خدمات NDIS والمستشفيات والمدارس والخدمات الحكومية الأخرى باتباع مجموعة موحدة من المبادئ القائمة على حقوق الإنسان.

## نبذة عن كتيّب المعلومات هذا

الغرض من كتيّب المعلومات هذا هو شرح مشروع القانون. لقد أدرجنا في هذا الكتيّب أحد عشر سؤالاً لمساعدتكم على إبداء آرائكم. يمكنكم استخدام هذه الأسئلة كدليل تسترشدون به لتقديم ملاحظاتكم الخاصة.

قمنا كذلك بترجمة هذا الكتيّب إلى لغات مجتمعاتنا المحلية وتوفير نسخ Easy Read. تستخدم كتيّبات Easy Read لغة بسيطة وصور لشرح مسودة القانون. يمكن العثور على نسخ هذه الكتيّبات على الرابط https://www.facs.nsw.gov.au/inclusion/disability/restrictivepracticesbill.

## كيفية إبداء آرائكم

من المهم أن تدلوا بآرائكم في كيفية تأثير القانون المعني بالإعاقة على الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وحقوقهم في نيو ساوث ويلز.

يمكنكم تقديم ملاحظاتكم من خلال:

- زيارة الصفحة الخاصة بمشروع قانون الممارسات التقييدية عبر الإنترنت على موقع DCJ الإلكتروني
- زيارة الموقع الإلكتروني Have Your Say
- الإجابة على الأسئلة المدرجة في هذا الكتيّب وإرسال ملاحظاتكم الخطية إلى
  Policy, Reform and Legislation Team, Level 3, 2 Cavill Ave, Ashfield NSW 2131
- إرسال ملاحظاتكم عبر البريد الإلكتروني إلى policy@justice.nsw.gov.au
- الاتصال على الرقم 1800 263 244

من الأهمية بمكان أن تقدموا ملاحظاتكم خلال فترة المشاورات. تبدأ هذه الفترة من الساعة 9 صباحًا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 وتنتهي في الساعة 11.59 مساء في 29 كانون الثاني/يناير 2021.

# ما الحاجة لإصدار قانون جديد

## نبذة عن الممارسات التقييدية

تحد الممارسات التقييدية *(Restrictive Practices)* من حق ذوي الاحتياجات الخاصة أو حريتهم في التحرك لحمايتهم أو حماية الآخرين من الأذى. يمكن أن تشمل هذه الممارسات مختلف أنواع القيود (الكيميائية أو الميكانيكية أو البيئية أو الجسدية) أو العزل.

من الضروري تنظيم الممارسات التقييدية لأنّ بإمكانها الحد بشكل كبير من حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وقد تشكل مخاطر على صحتهم وعافيتهم إذا تمّ استخدامها بطريقة خاطئة أو لفترة طويلة. يجب أن تستخدم الممارسات التقييدية كملاذ أخير فقط من بعد أن يتمّ أخذ الاستراتيجيات الأخرى في الاعتبار وتجربتها.

## النموذج الحالي

تستخدم الممارسات التقييدية في بعض الأحيان من قبل مزودي خدمات الإعاقة الذين يتمّ تمويلهم في إطار National Disability Insurance Scheme (NDIS). ينص القانون في أستراليا ونيو ساوث ويلز على عدم السماح لمزودي خدمات NDIS باستخدام الممارسات التقييدية دون الحصول على تصريح بموجب السياسات الحكومية المعمول بها في نيو ساوث ويلز. تتبع بعض الأوساط غير المرتبطة ببرنامج NDIS، مثل المستشفيات، قواعدها الخاصة فيما يتعلّق بالممارسات التقييدية المنصوص عليها في قوانينها وسياساتها المحددة.

بموجب برنامج NDIS، فإنّ حكومة نيو ساوث ويلز هي المسؤولة عن وضع القوانين بشأن تصريح الممارسات التقييدية التي يستخدمها مزودو خدمات NDIS مع المستفيدين من البرنامج في نيو ساوث ويلز. هذه القوانين موضحة حاليًا في وثيقتين من وثائق السياسات تحمل العناوين *NSW Restrictive Practices Authorisation Policy* و *NSW Restrictive Practices Authorisation Procedural Guide*. ويسمح بموجب هذه السياسات باستخدام الممارسات التقييدية في إطار برنامج NDIS في نيو ساوث ويلز فقط في حال كان:

- لدى المشارك خطة دعم للسلوك تتضمن معلومات حول الممارسة التقييدية المحددة وهي تفي بمعايير لجنة NDIS،
- قامت اللجنة المعنية بتصريح الممارسات التقييدية *(Restrictive Practices Authorisation Panel)* بإصدار تصريح بهذا الصدد
- وقد تمّ كذلك الحصول على موافقة المشارك أو الوصي المستنيرة.

## الغرض من القانون الجديد

التزمت حكومة نيو ساوث ويلز بالهدف الوطني المتمثل في الحدّ من الممارسات التقييدية وإلغاءها وذلك بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (Convention on the Rights of Persons with Disabilities – CRPD) وهدفها هو حماية حقوق وحريات وكرامة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. صدّقت أستراليا على شروط اتفاقية CRPD ووافقت على الالتزام بها وفقاً للقانون الدولي. إنّ وجود قواعد قانونية صارمة حول الأوقات التي يمكن فيها استخدام الممارسات التقييدية هي الخطوة الأولى في تحقيق هذا الهدف.

يهدف القانون المقترح إلى إضفاء الطابع الرسمي على السياسة الحالية المنصوص عليها في القانون مع توفير المزيد من الحماية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا يعني أنّ:

- حقوق وحريات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة محمية في ظل القانون وأي قيود على هذه الحقوق محدودة جداً ويُسمح بها فقط بما يتماشى مع المبادئ القائمة على حقوق الإنسان،
- وضوح القيود القانونية التي يقوم مزودي خدمات NDIS باستخدام الممارسات التقييدية في إطارها،
- وعملية التصريح في نيو ساوث ويلز متماشية مع مبادئ تصريح الممارسات التقييدية الوطنية *(National Restrictive Practices Authorisation Principles)*.

# المشاورات السابقة

أخذ القانون المقترح في الاعتبار الملاحظات التي وردت خلال عملية التشاور العام الذي أجري في العام 2019 والواردة في ورقة المناقشات حول *NSW Government Restrictive Practices Authorisation Consultation*. خلال هذه العملية، شارك في المشاورات 332 شخصًا من ذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات وغيرهم من الأشخاص المعنيين، كما وصلتنا أيضاً مساهمات رسمية من 16 منظمة.

علمنا من خلال الملاحظات الرئيسية التي أدلى بها ذوو الاحتياجات الخاصة وغيرهم بأنّهم:

- موافقون على أنّ الحدّ من الممارسات التقييدية وإلغاءها يجب أن يشكّل الهدف العام،
- مؤيدون لمبادئ الممارسات التقييدية المقترحة والتي تتطلب على الممارسات التقييدية أن:
  - تركّز على الشخص
  - تستخدم الخيار الأقل تقييدًا
  - يقتصر وقتها إلى أدنى حد
  - يتم رصدها
  - تتم مراجعتها بانتظام.
- يريدون تطبيق المبادئ على الدعم الذي يحصلون عليه في إطار برنامج NDIS وعلى الخدمات الحكومية،
- يريدون المشاركة بشكل أوسع في المناقشات والقرارات الخاصة بالممارسات التقييدية،
- يريدون أن تُتخذ القرارات محليًا من قبل أشخاص يعرفونهم ويثقون بهم،
- يريدون إجراءات مستقلة تسمح لهم بالطعن في القرارات.

يمكنكم قراءة المزيد عن المواضيع والنتائج الرئيسية في *Restrictive Practices Authorisation in NSW – Consultation Findings Report* على الرابط https://www.facs.nsw.gov.au/inclusion/disability/restrictivepracticesbill.

# 2. ما الدور الذي سيلعبه القانون الجديد؟

## 2.1 النقاط الرئيسية

- سيكون للمفوض Ageing and Disability Commissioner دور جديد وهام في الإشراف على تصاريح الممارسات التقييدية في نيو ساوث ويلز.
- سيتمّ تقديم مجموعة موحدة من مبادئ الممارسات التقييدية التي يجب على الوكالات الحكومية في نيو ساوث ويلز ومقدمي خدمات NDIS تطبيقها عند تقديم خدماتهم لذوي الاحتياجات الخاصة. وسيُطلب من الوكالات الحكومية في نيو ساوث ويلز التي تستخدم الممارسات التقييدية أو تقترح استخدامها أن تقدّم تقريراً سنويًا لمفوض ADC عن امتثالها لهذه المبادئ.
- سيتمّ وضع إجراءات رسمية لاستصدار التصاريح باستخدام الممارسات التقييدية على المستفيدين من برنامج NDIS.
- سيتمّ إنشاء إطار عمل جديد تحت مسمى "الشخص الموثوق" *('trusted person' framework)* للاسترشاد به في عملية تحديد الأشخاص الذين يمكنهم الموافقة على استخدام الممارسات التقييدية في حال عدم قدرة الشخص ذو الاحتياجات الخاصة اتخاذ هذا القرار.
- سيتم إنشاء مسار واضح لمراجعة القرارات المتعلقة بالتصاريح.

## 2.2 المقترحات الواردة في مسودة مشروع القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة للعام 2020 حول (تصريح الممارسات التقييدية)

### 2.2.1 الأهداف والمبادئ التوجيهية

الهدف الرئيسي من مشروع القانون هو تنظيم استخدام الممارسات التقييدية على المستفيدين من برنامج NDIS مع هدف عام وهو السعي للحد من الممارسات التقييدية وإلغاءها. تتضمن الأهداف:

- استخدام الممارسات التقييدية عند الضرورة فقط لحماية الشخص وغيره من الأذى
- تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتمكنوا من العيش حياة خالية من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال.

تنص المادة 3 من مشروع القانون على المبادئ التوجيهية وذلك لمساعدة الوكالات الحكومية في نيو ساوث ويلز ومقدمي خدمات NDIS على حماية حقوق الأشخاص عند استخدامهم للممارسات التقييدية.



NSW GOVERNMENT

تعكس هذه المبادئ ملاحظات أصحاب المصلحة التي وردت خلال عملية التشاور العام والتي سلطت الضوء على أهمية النهج الذي يركز على الشخص. تعترف هذه المبادئ بحق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالتحكم في حياتهم والمشاركة في عملية صنع القرار والحصول على الدعم في ذلك. كما ذكروا أيضًا أنّ القرارات المتعلقة بالممارسات التقييدية يجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف الفردية وأن يكون خيار الممارسات التقييدية المستخدم "الأقل تقييدًا" وأن يُعمل به لأقصر وقت وأن يتمّ رصد هذه الممارسات ومراجعتها بانتظام.

السؤال 1:

هل توافقون على الأهداف والمبادئ المقترحة في مشروع القانون؟

بموجب المادة 7 من مشروع القانون، تحتاج جميع الوزارات الحكومية في نيو ساوث ويلز مثل NSW Health و Department of Communities and Justice و Department of Education والهيئات الحكومية الأخرى التي تستخدم الممارسات التقييدية للتأكد من أنّ الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة تراعي الأهداف والمبادئ التوجيهية. وتشمل هذه الخدمات التي تقدمها مرافق غير حكومية مقابل أجر بطلب من هذه الوكالات، مثل النقل المدرسي المُعان والرعاية خارج المنزل.

تحتاج هذه الوكالات بعد ذلك إلى تقديم تقارير سنوية عن كيفية اتباعها للأهداف والمبادئ التوجيهية إلى Ageing and Disability Commissioner. ستوفر اللوائح مزيدًا من التفاصيل حول كيفية تقديم هذه الوكالات التقارير للمفوض.

السؤال 2:

هل إطار تقديم التقارير الخاص بالوكالات الحكومية في نيو ساوث ويلز متين بما فيه الكفاية؟

### 2.2.2 دور المفوض المعني بالشيخوخة والإعاقة

يعمل مكتب NSW Ageing and Disability Commissioner (المفوض المعني بالشيخوخة والإعاقة في نيو ساوث ويلز) مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى لضمان حماية أي شخص مسن أو بالغ من ذوي الاحتياجات الخاصة الضعفاء من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال.

تمنح المادة 5 من مشروع القانون المفوض Ageing and Disability Commissioner عدداً من الوظائف الجديدة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

- تعزيز أهداف مشروع القانون ومبادئه التوجيهية
- تثقيف الوكالات الحكومية في نيو ساوث ويلز حول كيفية اتباع المبادئ الخاصة بالممارسات التقييدية المنصوص عليها في مشروع القانون،
- الإشراف على الإجراءات الخاصة بإصدار التصاريح التي يجب على مقدمي خدمات NDIS اتباعها ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة وإبداء آرائهم،

- مراجعة القرارات المتعلقة بتصاريح الممارسات التقييدية عندما يطلب شخص غير راضٍ عن قرار إصدار التصاريح بمراجعته،
- وتقديم التقارير لحكومة نيو ساوث ويلز حول القضايا المتعلقة بكيفية استخدام الممارسات التقييدية على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

سيحظى المفوض بسلطة تبادل المعلومات حول استخدام الممارسات التقييدية وأي تصاريح صادرة بموجب القانون الجديد مع الهيئات الحكومية الأخرى ذات الصلة في نيو ساوث ويلز والكومنولث، بما في ذلك NDIS Quality and Safeguards Commission و NDIS Launch Transition Agency.

السؤال 3:

هل تدعم المسؤوليات الجديدة المنوطة بالمفوض Ageing and Disability Commissioner استخدام ومراجعة الممارسات التقييدية على نحو ملائم؟

### 2.2.3 الممارسات التقييدية التي يمكن ولا يمكن التصريح بها

يحدد مشروع القانون الممارسات التقييدية المتناسقة مع التعريفات التي حددها الكومنولث في إطار خدمات برنامج NDIS. كما يحدد أنواع الممارسات التي يمكن التصريح بها في نيو ساوث ويلز.

بموجب القواعد التي وضعها الكومنولث لبرنامج NDIS، هناك خمس فئات من الممارسات التقييدية والتي تُعرف "بالممارسات التقييدية المنظمة" *('regulated restrictive practices')*. وهي:

1. العزل، ويشمل أشياء مثل وضع الشخص في غرفة بمفرده.
2. التقييد الكيميائي، ويشمل أشياء مثل إعطاء الشخص دواء لتهدئته والحؤول دون إيذائه لنفسه.
3. التقييد الميكانيكي، ويشمل أشياء مثل قفل مكابح الكراسي المتحركة حتى لا يتمكّن الشخص من التحرك بشكل مستقل.
4. التقييد الجسدي، ويشمل أشياء مثل إمساك ذراعَي الشخص لمنعه من القيام بأشياء يمكن أن تؤذيه أو تؤذي شخص آخر.
5. التقييد البيئي، ويشمل أشياء مثل قفل الخزائن لمنع الشخص من الحصول على شيء يريده.

تنص المادة 9 من مشروع القانون على أنه لا يمكن استخدام هذه الممارسات التقييدية المنظمة إلا إذا كان مصرحاً بذلك بموجب القانون الجديد.

وقد حددت المادة 8 بعض الممارسات التقييدية المحظورة والتي لا يمكن التصريح بها في القانون الجديد، مثل عزل الأطفال المستفيدين من برنامج NDIS. من الممكن أيضاً إضافة أنواع أخرى من الممارسات التقييدية إلى هذه الفئة في المستقبل بموجب اللوائح.

### 2.2.4 عملية إصدار التصاريح الخاصة بمقدمي خدمات NDIS

يُرسي مشروع القانون الدعائم لعملية إصدار التصاريح التي يجب على مقدمي خدمات NDIS اتباعها لاستخدام الممارسات التقييدية على أحد المستفيدين من برنامج NDIS. الهدف من هذه الفقرة من مشروع القانون هو ضمان عدم استخدام الممارسات التقييدية إلا عند الحاجة الماسة لها وذلك لتجنّب الأذى وعندما تكون آمنة وعندما يتمّ الحصول على موافقة مستنيرة عليها. ستطبّق عملية إصدار التصاريح هذه على خدمات NDIS وعلى المستفيدين من برنامج NDIS فقط.

تنص المادة 10 على المتطلبات الضرورية للتصريح باستخدام الممارسات التقييدية بموجب القانون المقترح:

- يجب أن تكون هذه الممارسة التقييدية جزءًا من خطة دعم سلوكي *(behaviour support plan)* يتمّ وضعها من قبل ممارس في مجال الدعم السلوكي تابع لبرنامج NDIS *(NDIS behaviour support practitioner)*؛
- يجب أن يكون المستفيد من برنامج NDIS قد وافق على استخدام هذه الممارسة التقييدية؛
- ويجب أن يكون استخدام هذه الممارسة التقييدية بموجب تصريح صادر عن لجنة التصاريح.

#### 2.2.4.1 الإطار الخاص بالموافقة والشخص الموثوق

وفقاً للملاحظات التي وردت خلال عملية التشاور العام، ستظل الموافقة محور عملية التصريح. سيفترض القانون الجديد في المقام الأول بأنّ لدى الشخص ذو الاحتياجات الخاصة القدرة على اتخاذ القرارات ويمكنه إما أن يوافق أو يرفض، مع حصوله على الدعم عند الاقتضاء.

تنص الفقرة 4 على الإجراءات التي يجب على مقدم خدمات NDIS اتباعها للحصول على الموافقة على استخدام الممارسات التقييدية. لا يمكن التصريح بالممارسات التقييدية دون الحصول على الموافقة. قد يتمّ في بعض الظروف الاستثنائية إصدار تصاريح مؤقتة وذلك عندما يقوم مقدم خدمات NDIS بمحاولات متواصلة للحصول على هذه الموافقة. ستتأكد لجنة التصاريح من اتباع الإجراءات الصحيحة للحصول على الموافقات قبل إصدار أي تصاريح.

يجب على مقدم خدمات NDIS الذي يسعى للحصول على موافقة أحد المستفيدين من برنامج NDIS تزويده بمعلومات يمكن فهمها بسهولة ومرتبطة بقراره. بإمكان المستفيد من برنامج NDIS الذي وافق على استخدام الممارسة التقييدية سحب موافقته في أي وقت ويمكنه أن يعبّر بأي وسيلة يريدها بأنّه لم يعد يرغب باستخدام هذه الممارسة التقييدية.

استحدث مشروع القانون إطار عمل جديد تحت مسمى "الشخص الموثوق" *(trusted person' framework')* للاسترشاد به في عملية تحديد الأشخاص الذين يمكنهم الموافقة على استخدام الممارسات التقييدية في حال لم يكن الشخص ذو الاحتياجات الخاصة قادراً على اتخاذ هذا القرار. تمّ وضع إطار الشخص الموثوق بناء على الملاحظات التي وردت خلال عملية التشاور العام والتي أفادت بأنّ الأشخاص يريدون أن تتخذ القرارات من قبل أناس يعرفونهم ويثقون بهم. وقد حددت المادة 13 الأشخاص الموثوقين المناسبين للأطفال والبالغين، وفي بعض الحالات، الترتيب الذي ينبغي على مقدّم خدمات NDIS اتباعه في عملية التواصل معهم. وهم:

- الشخص الذي يضطلع بالمسؤوليات الأبوية، عندما يكون المستفيد من برنامج NDIS طفلًا.
- الوصي على المستفيد من برنامج NDIS والذي تعود إليه مهمة الممارسات التقييدية، إن وجدت.
- إذا كان المستفيد من برنامج NDIS شخصًا بالغًا وليس لديه وصي معيّن، يمكن عندها التواصل مع الأشخاص التاليين على اعتبار أنهم شخص موثوق وفق الترتيب التالي:

1. زوج/زوجة المستفيد من برنامج NDIS، في حال لم يكن هذا الزوج/الزوجة موضوعاً تحت الوصاية ولا زالت العلاقة وثيقة ومستمرة (بما في ذلك العلاقات القائمة بحكم الواقع (de facto) والزيجات بموجب القوانين العرفية للسكان الأصليين أو سكان جزر مضيق توريس).
2. شخص قام برعاية الشخص ذو الاحتياجات الخاصة إذا كانت العلاقة لا زالت وثيقة ومستمرة.
3. صديق أو قريب مقرّب من المستفيد من برنامج NDIS، إذا كان لهذا الشخص علاقة شخصية وثيقة واهتمام شخصي برفاهه.

تستند تعريفات هؤلاء الأشخاص الموثوقين على التعريفات الواردة في *Guardianship Act 1987*.

السؤال 4:
هل إطار العمل الخاص بالحصول على موافقة المستفيد من برنامج NDIS متين وعملي بما فيه الكفاية؟

السؤال 5:
هل يوفّر مشروع القانون بنظركم الدعم الكافي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لاتخاذ القرارات بأنفسهم؟

السؤال 6:
هل هناك أي إجراءات وقائية أخرى ينبغي تطبيقها على إطار الشخص الموثوق؟

### 2.2.4.2 اللجان المعنية بالتصاريح

تنص المادة 19 على اللجان المعنية بالتصاريح *(Authorisation Panels)* التي سينشئها مقدمو خدمات NDIS ممن يرغبون في استخدام الممارسات التقييدية. يجب أن تتضمن كل لجنة من اللجان مقدمو خدمات NDIS المعنيين وممارس مستقل في مجال الدعم السلوكي *(behaviour support practitioner)* من المسجلين في برنامج NDIS.

للحصول على تصريح بالممارسات التقييدية، من الضروري أن يتفق مقدم خدمات NDIS والممارس المستقل على أنّ ذلك هو أفضل ما يمكن القيام به على المدى القصير لمنع المستفيد من برنامج NDIS من إيذاء نفسه أو إيذاء شخص آخر. سيقوم الممارس المستقل بدعم مقدمي خدمات NDIS للتعرف على الاستراتيجيات الأخرى وتجربتها أولاً.

السؤال 7:

برأيكم، هل يوفّر وجود ممارس مستقل في مجال الدعم السلوكي في لجنة التصاريح ما يكفي من الاستقلالية والخبرات؟

### 2.2.4.3 الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة – يبدون آراءهم

بموجب المادة 18 من مشروع القانون، سيتعين على لجنة التصاريح دعوة الشخص ذو الاحتياجات الخاصة (والشخص الداعم له إذا لزم الأمر) للمشاركة في المناقشات حول الممارسات التقييدية. وسيتمكن من المشاركة بأي طريقة يريدها، بما في ذلك الذهاب إلى اجتماعات اللجنة أو اختيار شخص داعم للذهاب نيابة عنه أو من خلال التعبير عن آرائه خارج اجتماعات اللجنة. يجب على لجنة التصاريح تزويد الشخص ذو الاحتياجات الخاصة بأي معلومات هامة له بما في ذلك خطة الدعم السلوكي والأسباب التي تتطلب استخدام الممارسات التقييدية وأي معلومات حول الخيارات البديلة. يجب تقديم المعلومات بطريقة يمكن للشخص ذو الاحتياجات الخاصة فهمها.

السؤال 8:

هل يتيح مشروع القانون ما يكفي من الفرص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يدعمونهم للمشاركة في عملية صنع القرار؟

### 2.2.4.4 التصاريح المؤقتة

قد تدعو الحاجة لاستخدام الممارسات التقييدية في الحالات التي يكون فيها خطر واضح ومباشر على الشخص ذو الاحتياجات الخاصة أو الآخرين ولم تكن هناك خطة موضوعة للدعم السلوكي. في حال اضطر مقدم خدمات NDIS لاستخدام الممارسات التقييدية في حالة طوارئ دون الحصول على تصريح وكان من المرجح أنّه سيحتاج للاستمرار في استخدامها، تنص المادة 11 عندها على وجوب حصول مقدم خدمات NDIS على تصريح في غضون شهر واحد.

يمكن إصدار التصاريح المؤقتة بموجب المادة 18 من مشروع القانون ويتطلب ذلك الحصول على خطة دعم سلوكي مؤقتة. تبقى هذه التصاريح سارية المفعول لمدة 6 أشهر كحدّ أقصى ابتداء من تاريخ أول استخدام للممارسات التقييدية، ما لم يتمّ إلغاؤها قبل ذلك، وتكون غير قابلة للتجديد.

### 2.2.4.5 التصاريح الشاملة

يمكن إصدار التصاريح الشاملة بموجب المادة 18 من مشروع القانون ويتطلب ذلك وضع خطة شاملة لدعم سلوك المستفيد من برنامج NDIS. من الممكن أن يتمّ إصدارها لمدة 12 شهرًا كحدّ أقصى، ما لم يتم إلغاؤها قبل ذلك.

يجب على مقدمي خدمات NDIS، بموجب المادة 20، إخطار الشخص ذو الاحتياجات الخاصة بأسرع ما يمكن ضمن فترة 3 أيام بأي تصريح تمّ استصداره. يجب عليهم أيضًا إخطار Ageing and Disability Commissioner في غضون 7 أيام من استصدار أي تصريح وتقديم جميع المعلومات التي تمّ أخذها بالاعتبار في عملية إصدار التصريح.

السؤال 9:

هل يوفر إطار التصاريح توازنًا كافيًا ما بين حقوق الشخص ذو الاحتياجات الخاصة ومسؤوليات مقدم الخدمة؟



NSW GOVERNMENT

### 2.2.4.6 الشكاوى وطلبات الاستئناف

حددت الفقرة 6 من مشروع القانون مساراً واضحاً لمراجعة القرارات الخاصة بتصاريح الممارسات التقييدية.

**المرحلة الأولى – مقدمو خدمات NDIS**

يجب أن يتمّ على الدوام وفي المقام الأول توجيه الشكاوى والمخاوف بشأن الممارسات التقييدية مباشرة إلى مقدم خدمات NDIS. ويجب أن يتمكن مقدم الخدمات في معظم الحالات من حل المشكلة بسرعة وسهولة. يقتضي القانون المقترح أن يقوم مقدمو خدمات NDIS الذين يستخدمون الممارسات التقييدية بوضع سياسات وإجراءات بشأن استخدام تلك الممارسات والتصريح باستخدامها وأن تكون لديهم إجراءات خاصة بالتعامل مع الشكاوى.

إذا كان من المتعذر حل المشكلة مع مقدم خدمات NDIS، فإنّ القانون المقترح يتضمن آلية للحصول على مراجعة مستقلة. ويتطلب القانون كذلك أن يقوم مقدم خدمات NDIS بإبلاغ المستفيدين من برنامج NDIS بحقوقهم في المراجعة.

**المرحلة الثانية – Ageing and Disability Commissioner**

إذا لم يكن الشخص ذو الاحتياجات الخاصة أو شخص مقرّب منه أو مقدم خدمات NDIS أنفسهم راضين عن قرار لجنة التصاريح، يمكنهم عندها الطلب من Ageing and Disability Commissioner (المفوض المعني بالشيخوخة والإعاقة) مراجعته.

سيقوم المفوض بعد ذلك بإجراء المراجعة وقد يوافق على قرار لجنة التصاريح أو يعيد المسألة إلى اللجنة لمواصلة النظر فيها.

يجب على المفوض، عقب المراجعة، مراسلة مقدم خدمات NDIS والمستفيد من برنامج NDIS وأي شخص آخر معني بالنيابة عنهم وإخبارهم بالقرار. يجب على المفوض أيضًا إخطار كل المعنيين بحقهم بالاستئناف مرة ثانية أمام NSW Civil and Administrative Tribunal.

**المرحلة الثالثة – NSW Civil and Administrative Tribunal (NCAT)**

إذا كان شخص ما غير راضٍ عن قرار المفوض، فإنّ القانون المقترح ينص على إمكانية التقدم بطلب مراجعة إلى NSW Civil and Administrative Tribunal (محكمة الشؤون المدنية والإدارية في نيو ساوث ويلز) وذلك في غضون 28 يومًا من تاريخ حصوله على قرار المفوض.

ستتمّ المراجعة من قبل NSW Civil and Administrative Tribunal باتباع إجراءات المراجعة المعتادة والمنصوص عليها في *Civil and Administrative Tribunal Act 2013*.

السؤال 10:

هل السلطات الممنوحة للمفوض و NCAT لمراجعة الممارسات التقييدية كافية؟

### 2.2.5 مسائل أخرى

تتضمن الفقرة 7 من مشروع القانون بعض الأحكام العامة بما في ذلك حماية مقدمي خدمات NDIS من المسؤولية القانونية عن الممارسات التقييدية المستخدمة عند امتثالهم للقانون الجديد وعدم تصرفهم بإهمال.

يعمل مشروع القانون أيضاً على حماية المعلومات بموجب المادة 27 باعتبار الكشف عن أي معلومات يتمّ الحصول عليها في إطار القانون الجديد جريمة ما لم يتم الحصول على موافقة الشخص أو انطبق سبب قانوني آخر.

تنص الفقرة 7 أيضًا على إعطاء صلاحيات عامة لوضع اللوائح بشأن مسائل أخرى ضرورية لتنفيذ مشروع القانون ومراجعة القانون الجديد بعد مضي 5 سنوات لمعرفة ما إذا كان قد حقق أهدافه.

السؤال 11:

هل لديكم أي تعليقات أخرى على مشروع القانون؟